العدد (2020) السنة الثامنة - السبت (22) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

## سفر المسعولين !!

إحسان شمران الياسري

لا أنوي التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة، ولكني سأستعير تصريحات أحد قادة المعارضة في دولة عربية كان منزعجا من رحلة قام بها رئيس الحكومة إلى إحدى الدول. ويتبين من انزعاج المعارض إن رئيس الحكومة سافر دون التشاور مع حكومته.

قال المعارض: إن رئيس الحكومة غير مخول بإجراء الزيارة الرسمية دون التشاور مع مجلس الوزراء للاتفاق على الزيارة من حيث المبدأ، وعلى المحاور التي يتم بحثها وطبيعة تكوين الوفد.

ومن ساعتها وأنا أتمنى أن لا تحتاج حكومتنا إلى معارض ينزعج من مبادرات فردية لأعضاء الطاقم الحكومي العراقي، وان توضع أسس في الدولة ينتج عنها تقاليد ثابتة يكون بمقتضاها لتمثيل العراق قيمة سياسيه واعتباريه. فمن غير الصحيح أن يُمسي المسؤول الكبير في بغداد ثم يصبح في عاصمة أخرى وتسمع حكومته ذلك في الأخبار والفضائيات.. لأنني أفهم إن كل العناوين في الدولة هي أجزاء من قاطرة اسمها الطاقم الحكومي، ولم أسمع أن إحدى عجلات القاطرة كانت في المحمودية بينما القطار يسير في الطريق بين الديوانية والبصرة.. ولم أسمع إن إحدى القاطرات كانت متوقفة في الموصل بينما كان محركها يدور في الحلة.

ولا يتصور أحدكم كم يسر المواطن العراقي أن يصدر بيان من مجلس الوزراء يقول أن السيد نائب رئيس الجمهورية الفلاني سيزور دولة (كذا) للفترة من كذا إلى كيت يرافقه المسؤولون المعنيون لبحث القضايا المحددة في الزيارة. لا أن يزور نائب الرئيس الدول ويرجع ثم نسمع .. أو يقوم مسؤول آخر بزيارات أو تصريحات أو أفعال من شأنها أن توصل رسالة للمجتمع أن هذا المسؤول لا صلة له بالحكومة إلا بكونها تصرف رواتبه.. إن انزعاج الشخص المعارض من زيارة رئيس الحكومة دون علم مجلس الوزراء تتطلب انتقال عدواها إلى طاقمنا الحكومي الموقر..

فأنا أتذكر ما حصل يوم رحل إلى جوار ربه العاهل السعودي (فهد) رحمه الله.. لقد تسابق السياسيون العراقيون بأقصى قدر من الفوضى لزيارة المملكة العربية السعودية لتقديم التعازي. ولم يكتف بعضهم بالآخر.. بل إن بعضهم اضطر لاستئجار طائرة خاصة لغرض اللحاق بالتشييع (ولا أدري إن كانت على نفقته أم نفقة الشعب العراقي)... وأنا هنا لا أقلل من مكانة الملك الراحل، إلا أن المسؤولين العراقيين كانوا سيصيرون أكثر احتراما لو إنهم جاءوا بوفد يرأسه شخص (يتم التوافق عليه!!!!!!!) وليس بالطريقة الفوضوية التي ظهروا بها. وأنا أتذكر أيضا مقولة عادية صدرت من احد جيران بيت جدي لأحد أولاده، يوم وجده أمامه في احد مراسيم العزاء (بويه إذا آنه وأنت بالفاتحة، چا ياهو اللي يحرس الغنم، وياهو اللي يدوس على المطايا، وياهو اللي يعّشي الخطار؟...

وليت السيد رئيس الجمهورية يوم وجد نوابه وعدداً آخر من (المسعولين) العراقيين أمامه في المملكة، وكل واحد منهم وصل بطائرة خاصة، سألهم هذا السؤال الخطير (خالي.. إذا آنه وانتم بفاتحة الملك، چا ياهو اللي يحرس الحدود، وياهو اللي يحارب الإرهاب، ومنو اللي يسهر على خدمة الشعب...!!..

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# المقاعد التعويضية

يشكل مجلس النواب السلطة التشريعية الاتحادية مع مجلس الاتحاد الذي لم يتم إنشاؤه بعد ، كمكون أساسي من مكونات السلطة الاتحادية ، ويتكون مجلس النواب في العراق من عدد من المقاعد التي يمثلها الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف مواطن عراقي ، بمعنى أن عضو مجلس النواب يفترض انه وكيل أو ممثل عن ١٠٠ ألف مواطن فأكثر ، حيث يعد المرشح المنتخب عضوا في المجلس ويتمتع بجميع حقوق العضو ابتداءً من أدائه اليمين الدستورية المقررة .

زهير كاظم عبود

وجميع هؤلاء النواب يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب السري والمباشر بموجب قانون الانتخاب، واشترط الدستور شروطا محددة في الترشيح لعضوية مجلس النواب ، حيث يتطلب الأمر انتخاب ٣٧٥ عضواً لمجلس النواب العراقي. وبعد إتمام عملية الانتخاب السري والمباشر ،وإعلان النتائج وفوز الأعضاء الذين تمكنوا من الحصول على الأصوات المطلوبة ، تتم تسمية الفائزين في هذه الانتخابات أعضاء في مجلس النواب ، مهما كانت قوائمهم وكتلتهم وأحزابهم السياسية أو مرجعيتهم ، غير أن عددا من هؤلاء النواب ممن كان يشغل منصبا حكوميا رسميا مختلفا في الدولة ، أو أي عمل آخر ، فيقتضي في حال فوزه بعضوية المجلس أن يتخلى عن المنصب الحكومي أوالعمل الآخر تنفيذا لحكم الفقرة سادسا من المادة ٤٩ من الدستور . حيث أن عضو مجلس النواب يتقاضى راتبا ومخصصات مالية طوال عمله في المجلس ، وهذا الراتب والمخصصات والحقوق والإمتيازات لقاء ممارسته العمل النيابي وكيلاً عن المواطنين الذين انتخبوه في السلطة التشريعية ، خلال السنوات التقويمية الأربعة والتي هي مدة الدورة الانتخابية التي تبدأ بأول جلسة وتنتهي في نهاية السنة الرابعة ، كما يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة القانونية التي منحها له الدستور عما يدلي به من آراء أثناء دورة الانعقاد ، ولا يتعرض وفقاً لهذا للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك .

كما لم يجز الدستور إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهما بجناية ، وبموافقة الأغلبية المطلقة من الأعضاء ، أو إذا تم ضبطه متلبساً بالجرم المشهود في جناية ، كما لم يجز الدستور إلقاء القبض عليه خارج الفصل التشريعي إلا إذا كان متهما بجناية وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه ، أو إذا تم ضبطه متلبسا بجناية بالجرم المشهود أيضا ، حيث أن لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر، ويفترض أن من يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب بعد توفر الشروط القانونية المنصوص عليها ، وفوزه في الانتخابات أن يستكمل المهمة والأمانة ويعزز الثقة التي أولتها له هذه المجموعة البشرية ، وكلفته بتمثيلها في مجلس النواب ، فيعمل على أن يكون عضوا فاعلا ومتفاعلا في المجلس .

غير أن العضو في حال اختياره لإشغال منصب رئاسة الجمهورية أو نائبا للرئيس أو لرئاسة الوزراء أو تكليفه بمهام الوزارة ، فإن المادة ( ١٥ ) من النظام الداخلي لمجلس النواب عدته مستقيلا من عضوية مجلس النواب في حال قبوله بالعمل في المنصب الحكومي ، ولم يعد بعد هذه الاستقالة يتمتع بحقوق عضوية مجلس النواب، حيث يتحول من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية ، وتنقطع علاقته بمجلس النواب .

كما نصت المادة ( ١٩ ) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي أيضا على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية المجالس التشريعية في الأقاليم او المحافظات ، وعلى عضو مجلس النواب أن يختار البقاء في مجلس النواب أو في واحد من تلك المجالس.

بعد انتهاء الانتخابات وفوز المرشح بعضوية مجلس النواب ، فإن نفس الخيار في اختيار عضوية مجلس النواب أو المجالس التشريعية الأخرى ينطبق عليه عند تكليفه بالرئاسة أو برئاسة الوزارة أو بالوزارة ، وحين يختار أن يكون عمله خارج إطار مجلس النواب ، فإنه يعتبر قانونا قد استقال من عمله كعضو في مجلس النواب بإرادته واختياره ، وبذاك يعتبر خارج جسد السلطة التشريعية بالنظر لانتمائه إلى السلطة التنفيذية .

وتظهر اختلاف وجهات النظر في أن تختار الكتلة التي ينتسب إليها العضو المستقيل أوالمتوفى أو المعزول المكلف بالوزارة ، عضواً آخر لم يتم انتخابه من قبل الشعب ولم يفز في الانتخابات ، وربما رشح ولم يحصل على الأصوات اللازمة للفوز ، وأن اختياره بهذا الشكل يشكل مخالفة لنص المادة ( ٤٩ ) من الدستور التي ألزمت أن يكون المقعد النيابي لكل ١٠٠٠٠٠ مئة ألف مواطن ، وان من فاز في الانتخابات وأدى اليمين الدستورية المقررة أصبح عضوا في مجلس النواب ، وان ماجاء في الفقرة ( خامسا ) من المادة ٤٩ من الدستور يخص تكليف مجلس النواب بسن قانون يعالج حالات استبدال الأعضاء عند الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة ، وهذا القانون لايمكن أن يخالف المبادئ العامة التي جاء بها الدستور ، ولايمكن أن يكون ممثل الشعب معيناً أو مختاراً من قبل شخص أو كتلة، لأن ذلك يعني إلغاء دور الشعب في الاختيار ، كما انه يلغي مبدأ التنافس الديمقراطي وحق الاختيار وتمثيل الشعب.

وتعني الاستقالة الانسحاب من مجلس النواب برغبة العضو لموقف يتخذه أو لظروف شخصية تستدعي ذلك ، ويحظى بقبول وموافقة مجلس النواب ، والإقالة تعني صدور قرار من المجلس بإقالة العضو من مجلس النواب لأسباب منها: الخيانة العظمى أو انتهاك الدستور أو الحنث في اليمين الدستورية أو إدانته بجناية من قبل محكمة مختصة ، كما أن الوفاة تستدعي شطب اسم العضو من نيابة المجلس.

واختلاف وجهات النظر بين من يرى أن قبول عضو مجلس النواب بالوظيفة أو إقالته أو وفاته نظمها النظام الداخلي للمجلس لتنظيم سير العمل فيه بمقتضى نص المادة (٥١) من الدستور ، كما أن الفقرة خامساً من المادة ٤٩ من الدستور أشارت إلى قيام مجلس النواب بسن قانون يعالج حالات استبدال أعضائه عند الاستقالة أو الوفاة أو الإقالة ، ومادام القانون ينظم هذه الحالات فإن الأمر يكون طبيعيا.

إلا أن هناك من يجد أن هذا العضو الذي حل بديلا عن المنسحب أو المتوفى او الذي قبل بالوظيفة لايملك التفويض الذي نصت عليه الفقرة أولا من المادة ٤٩ من الدستور ، ويتنافى مع مفهوم تمثيل الشعب العراقي ، ويتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور ، كما أن الفقرة ثانيا من المادة ١٣ من الدستور لم تجز سن قانون يتعارض مع الدستور ويعد باطلا في مثل هذا الحال.

وفي كل الأحوال فإن المحكمة الاتحادية العليا هي المسؤولة عن الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية وتفسير نصوص الدستور ، وإن قرارها في هذا الشأن قطعي وبات ملزماً للسلطات كافة.

# الصين وانفصال جنوب السودان

من المعروف أن الصينيين، عبر مؤسساتهم العامة والخاصة، قد انتشروا في السنوات القليلة الماضية في أرجاء المعمورة كافة ، استحواذاً على مكامن النفط والغاز والمعادن، وهيمنة على الأسواق، واستثمارا في مختلف الحقول (يبلغ إجمالي استثماراتهم الخارجية حوالي ١٧٨ بليون دولار). ومن المعروف أيضا أنهم ركزوا أنظارهم منذ زمن بعيد على القارة الأفريقية السمراء. وفي الأخيرة منحوا السودان أهمية قصوى، ولاسيما بعد انسحاب شركات النفط الغربية منها في منتصف التسعينات، حيث دفعت بكين بشركتيها النفطيتين العملاقتين (إس إن بي سي و سينوبيك) للاستثمار في أعمال التنقيب والاستغلال للنفط والغاز في السودان،

د. عبدالله المدني

وهو ما جعل الشركة الأولى تمتلك حصة الأسد في أكبر مجموعتين للطاقة في البلاد، أو نحو ٦٠ بالمئة من أصل ٤٨٠ ألف برميل من الخام ينتجه السودان يوميا. إلى ذلك، فإن الشركة ذاتها منخرطة في مشروع لمد خطوط أنابيب نفطية بطول ١٥٠٠ كيلومتر ما بين حقول النفط في الجنوب (حيث يوجد ٨٥ بالمئة من احتياطات البلاد المكتشفة) وميناء "بورسودان" على البحر الأحمر في الشمال.

وهكذا نظرت الصين دوما إلى استثماراتها في السودان من خلال شركة "إس إن بي سي"، بأنها أحد أكثر استثماراتها الخارجية نجاحا ومردودا. ومن هنا يمكن القول أن تقسيم السودان وانفصال جنوبه في كيان مستقل يحمل معه تعقيدات ومشاكل كثيرة لبكين لجهة كيفية إدارة الأصول الصينية المسجلة باسم شركتها النفطية الكبرى، وكيفية تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع حكومة الخرطوم، حيث أن هناك عددا لا يستهان به من عقود الامتياز التي وقعتها الأخيرة، والتي يفترض الآن إعادة التفاوض حولها، علما بأن الأمر يعتمد بشكل كبير على مواقف "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يُعرف عن زعيمها الحالي "سيلفا كير" ارتباطه بعلاقات وثيقة مع زعماء الحزب الشيوعي الحاكم في بكين، وزيارته لهم أكثر من مرة. هذه العلاقات التي يعتبرها الصينيون بمثابة حجر الزاوية في بناء وتعزيز نفوذهم وحضورهم في الدولة الافريقية الجديدة، خصوصا وأن حضورهم الملموس في الأخيرة يقتصر حتى الآن على الاستثمارات النفطية، وفندق من الدرجة الثانية، وقنصلية صغيرة في "جوبا" تم افتتاحها في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨ . فيما طموحاتهم تتجاوز النفط إلى الاستثمار في البنى التحتية وربط الدولة الناشئة بشبكة مواصلات حديثة مع كينيا، وإقامة موانئ جديدة للتصدير، وغير ذلك من المشاريع التي توطد أقدامهم وتضمن لهم الاستقرار. ويخشى الصينيون من فرضية أن يتجدد القتال بين شمال السودان وجنوبه لأي سبب، خصوصا مع وجود ملفات لم تحسم حتى الآن كملفي الحدود النهائية وتقسيم عوائد النفط. ذلك أن مثل هذا السيناريو، يعني ببساطة سيطرة أحد أطراف الصراع بالقوة على الحقول النفطية الموجودة في عهدة الصينيين، وتعرض حياة أكثر من ٢٤ ألف عامل وموظف وخبير صيني للتهديد. بل حتى لو لم يتجدد القتال، فإن بكين تخشى من احتمالات قيام الخرطوم بممارسة ضغوط على الحكومة الوليدة في "جوبا" كي ترضخ الأخيرة لمطالبها. والضغوط هنا قد تأتي في صورة قرار من الشمال بوقف تدفق النفط وتصديره إلى الخارج من ميناءه الرئيسي على البحر الأحمر، خصوصا وأن ٩٨ بالمئة من دخل الجنوب يأتي من النفط. وفي هذه الحالة سوف يكون الضرر الأكبر من نصيب الجنوبيين والصينيين، على اعتبار أن الشماليين يمكنهم مواصلة حياتهم اعتمادا على المصادر الطبيعية الأخرى، كما كان حالهم دوما.

ويقودنا الحديث عن تداعيات تقسيم السودان على الصين إلى ملامسة جانب آخر من الموضوع هو موقف بكين الرسمي منه. فبكين، على الرغم من مصالحها المتشعبة في السودان، واهتمامها البالغ بمجريات الأحداث في هذا البلد الكبير، إلاّ أنها لم تلزم نفسها بموقف صريح وواضح حول مسألة انفصال الجنوب عن الشمال. وبهذا بدت للمراقبين كقوة عالمية مترددة، تخشى من عواقب الانتصار لجهة ضد أخرى، مفضلة الانتظار حتى الدقائق الأخيرة لظهور نتائج تصويت أبناء الجنوب على حق تقرير المصير.

ويعزو الكثيرون أسباب التردد الصيني إلى معضلة متفاقمة في أروقة صنع القرار في بكين، هي كيفية المواءمة بين ما تفرضه مصالح البلاد الاقتصادية والاستراتيجية المتنامية من مسؤوليات، وبين المبادئ المتجذرة في السياسة الخارجية، وعلى رأسها "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى". هذا المبدأ الذي سنه رئيس الحكومة الأسبق "شو إين لاي" ضمن مبادئه الخمسة للتعايش السلمي، وذلك بهدف احترام سيادة الدول المستقلة حديثا وترغيبها في التعاون مع بكين، وأيضا تجسيدا لحساسية الأخيرة المفرطة من تدخل الآخرين في شؤونها على نحو ما حدث في تايوان والتيبت.

ورغم أن هذا المبدأ تعرض لخروقات صارخة في الستينات والسبعينات، حينما قامت بكين بدعم حركات التمرد والثورة في أفريقيا وآسيا، إلا أنه أعيدت صياغته، وصار محورا للسياسة الخارجية الصينية الجديدة في الحقبة التالية لعام ١٩٧٨ أي حينما بدأت الدبلوماسية الصينية رحلتها باتجاه الواقعية والبرغماتية، والابتعاد عن تصدير النظريات والشعارات الجوفاء. وكان مما تم التركيز عليه وقتذاك أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأجنبية التي كانت للصين فيها روابط محدودة في الماضي، لا يمكن تبريره اليوم، وقد صارت الصين قطبا عالميا له مصالحه المتشعبة، خصوصا وأن هناك دولا تتربص بتلك المصالح الصينية وعلى استعداد للحلول مكانها.

وهكذا رأينا منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين تناميا مضطردا في عدد الشركات الصينية الخاصة وتلك المملوكة للدولة لجهة الانتشار في العالم، بل رافقت ذلك نقاشات عاصفة في دوائر صنع القرار حول كيفية تأمين وحماية المصالح والأصول الصينية في الخارج في حالة اندلاع حروب أهلية أو قلاقل. وكان الاهتمام الأكبر في هذه النقاشات من نصيب كيفية ضمان سلامة أرواح الآلاف من الصينيين العاملين في الخارج وكيفية إعادتهم إلى الوطن، خصوصا وأن أكثر من حالة خطف أو قتل لمواطنين صينيين وقعت في الدول المضطربة. إلى ذلك ارتفعت أصوات عديدة تطالب للمرة الأولى بضرورة أن تلعب بكين دورا ضاغطا في رسم السياسات الداخلية للدول التي لها فيها مصالح ستراتيجية، حتى وإنْ استدعى الأمر التلويح بالقوة العسكرية. ويمكن القول أن الترجمة العملية لهذه الأحاديث تجلت في مشاركة البحرية الصينية في عمليات ضرب ومطاردة واعتقال القراصنة الصوماليين على سواحل القرن الأفريقي. بل تجلت قبل ذلك في قيام بكين بدور محوري في إقناع الرئيس السوداني عمر البشير بالموافقة على تواجد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور. ويقال في هذا السياق أن بكين لم تقدم على الخطوة الأخيرة إلا بعدما كثرت الانتقادات ضدها في الأدبيات الغربية حول دعمها لحكومة الخرطوم في حرب الأخيرة ضد متمردي دارفور.

# البطاقة الوطنية الموحدة

صبيح الحافظ

لأجل التوضيح وعدم الالتباس فنحن لا نتحدث في موضوعنا هذا عن البطاقة الذكية (كي) التي أصدرتها وزارة المالية بالاشتراك مع مصرفي الرشيد والرافدين بخصوص تنظيم وتسهيل صرف رواتب المتقاعدين، وإنما نتحدث عن مشروع آخر جديد تبنته وزارة الداخلية يتضمن إصدار (البطاقة الوطنية الموحدة) بحسب تصريحات وزير الداخلية السابق في الحوار الذي جرى مع إحدى الصحف العراقية.

تعتبر البطاقة الوطنية هي واحدة من ثمار تكنولوجيا المعلومات وهي تعتبر خطوة تقدمية وتطويرية لتنمية أحوال الفرد العراقي ، فبالإضافة الى أنها تغنينا عن المطالبة بتقديم الوثائق الأربع المعروفة (شهادة الجنسية + البطاقة الشخصية + البطاقة التموينية + بطاقة السكن ) عند ترويج معاملة المواطن للحصول على جواز السفر مثلاً أو لشراء قطعة ارض أو تحويل الملكية ... الخ ... وهناك أيضاً مزايا أخرى يحصل عليها المواطن في مراجعاته لدوائر الصحة والتعليم والتجارة والدوائر الأمنية ، وغير ذلك من المؤسسات ذات العلاقة ، فعند تقديمها الى أي جهة كانت ستأخذ بنظر الاعتبار لتسهيل التعرف عليها من خلال المعلومات والبيانات المهمة لدى الدوائر الأمنية مثلاً كوزارة الداخلية ومراكز الشرطة والعدل والنجدة وغيرها.

فهي مفيدة وذات أهمية بالغة وخصوصاً للدوائر المعلوماتية القريبة من المواطن أو التي تعتمد على سيرته الاجتماعية مع الآخرين ، وكذلك الاستغناء عن ختم (مختار المحلة) أو جلب شهود لإثبات معلومة أو موقف ما، كون أن هذه البطاقة معتمدة وصادرة بقانون.

إن مزايا البطاقة هي السماح لحاملها التنقل والسفر بين دول العالم كونها تعتبر الوثيقة الرسمية الأولى في الدولة العراقية، علاوة على تحقيق الدولة نتائج إيجابية في أعداد الدراسات والتخطيط وبناء المستقبل وإعداد الأنظمة والقوانين والتعرف بشكل شامل على كل مفاصل الحياة التنموية والتطويرية ، كذلك سوف تلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع بجميع مكوناته وأطيافه في عملية اتخاذ القرار والذي يأتي بفضل ارتباط الدولة تقنياً بالتكنولوجية الحديثة للمعلومات السريعة لكثير من الأمور التي تظهر تلك المعلومات والبيانات لتقديم الخدمات على أشكال مختلفة .

على العموم ان هذا المشروع الحيوي هو عملية رائدة ورائعة خاصتها كما هو معلوم تلك الشعوب المتقدمة ونجحت بها ووصلت الى ما هي عليه الآن من تقدم وازدهار ، لهذا فإننا وبهدف اللحاق بها علينا التكاتف والتعاون لإنجاح مشروع إصدار (البطاقة الوطنية الموحدة) والعمل بموجبها، وهذا يتطلب بل من الواجب على المواطن أن يعطي البيانات والمعلومات الصحيحة، علماً إن هذه العملية ملزمة وتحتم على كل مواطن حمل بطاقته التعريفية هذه كونها أنشئت من أجله ومن اجل تقدم الوطن.

وزيادة في الإيضاح فإن هذه البطاقة التعريفية ستنظم وتنتج وفق النظام الالكتروني الرقمي حيث ستجهز البطاقة بشريحة معلوماتية إلكترونية ذكية والتي يمكن اعتبارها جهاز كمبيوتر مبسطاً بحيث يمكن خزن كمٍ هائل من المعلومات الخاصة بالفرد وبقدر ما هو مطلوب قانوناً وسترتبط قواعد المعلومات في جميع محافظات العراق بواسطة واحدة من قنوات الحكومة الالكترونية المزمع إنشاؤها في العراق ويتم انجاز هذا المشروع كما نعتقد من قبل مكاتب وشركات متخصصة في مجال الاتصال الشبكي الالكتروني بما يشبه الشبكة الدولية العملاقة الانترنيت.